

فيدرالية في اليمن أم تقسيم؟

أصدرت لجنة تحديد الأقاليم في اليمن، برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي، تقريرها النهائي يوم 10 شباط/ فبراير 2014، وأقرت توزيع البلد إلى ستة أقاليم: حضرموت (وعاصمته المكلا، ويضم محافظات حضرموت، شبوة، الهرة، وسقطرة)، سبأ (وعاصمته مأرب، ويضم محافظات مأرب، الجوف، والبيضاء)، عدن (وعاصمته عدن، ويضم محافظات عدن، أبين، لحج، والضالع)، الجند (وعاصمته تعز، ويضم محافظتي تعز وواب)، أزال (وعاصمته صنعاء، ويضم محافظات صنعاء، صعدة، عمران، وذمار)، وهامة (وعاصمته الحديدة، ويضم محافظات الحديدة، ريمة، حجة، والمحويت). وهذا في حقيقته «تقسيم» يستجيب (بوعي أو بدون وعي) لمصالح ومطالب القوى التقليدية على مستوى اليمن عموماً، والتي كانت هي السبب في ما آلت إليه الأوضاع من فساد وفسق وبطالة ومزاعات وحروب وتدهور أمني، ويغلب المصالح السياسية للنخب التقليدية على حساب المصالح الاقتصادية والتنمية للمواطنين اليمنيين عموماً، كما يراعي مخاوف النخب الشمالية المحافظة، وهي المخاوف التي تولدت بعد حروبها مع جماعة أنصار الله خلال الأشهر الماضية في محافظات صعدة وعمران وحجة والجوف وصنعاء، على حساب مصالح ومطالب المواطنين الشماليين، كما مصالح وريعات النخب التقليدية الجنوبية، على حساب مصالح المواطنين الجنوبيين. فتقسيم الجنوب إلى إقليمين يتطابق مع خارطة «الجنوب العربي» التي كان مؤكثاً من الحميات الشرقية والغربية، وهو فضلاً عن ذلك يراعي مصالح شيوخ القبائل وكبار الضباط والناقدن الذين يمتلكون شركات الخدمات النفطية (ويملك بعضهم أبار نفطية حسب تسريبات صحافية)، ويعوضهم عن الخسائر السياسية التي يحتمل أن يتعرضوا لها جراء التحول من نظام الانتخاب الفردي في دوائر صغيرة إلى نظام الانتخاب النسبي، بحيث تحتفظ القوى التقليدية بالنصيب الأوفر من القوة السياسية في عدد من الأقاليم الصغيرة.

عشرة أيام خير من عشرة أشهر

التحول من الدولة الموحدة «الاندماجية» إلى الدولة الاتحادية «الفيدرالية» توصية طرحها فريق القضية

يداؤون الوحدة بدائشاً

على الرغم من أن طرح مقترح التحول من الدولة الاندماجية إلى الدولة الاتحادية (داخل مؤتمر الحوار الوطني الشامل وخارجه) جاء استجابة للتهديدات التي تواجه الوحدة بين الشمال والجنوب، واستجابة لمطالب القوى الجنوبية المعتدلة في الحراك الجنوبي وخارجه، إلا أنها قد باتت مطلباً لكثير من القوى الشمالية أيضاً لإصلاح بناء الدولة، ومن أجل التخلص من المركزية ومن أمراض النظام القديم، بما يضمن تقرب الحكم من الناس، وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وربطهم على حكومتهم، مع ذلك فإن أسلوب تشكيل لجنة تحديد الأقاليم وآلية عملها والقرارات التي خلصت إليها، أصابها الأخطاء نفسها التي كانت سبباً في الظاهرة التي تعالجها. فمثلما تمت الوحدة بناء على رغبة علي سالم البيض



الأقاليم الستة

متى وكيف انهارت الصناعة السورية؟ الضربة القاضية وقعت بسبب أحداث السنوات الثلاث الماضية، وانها الانهيار بدأ منذ 2005 على الأقل. وفي الشأن السوري نص عن الطمأنينة الكاذبة.

صندوق النقد الدولي يسدي نصائحه التقشفية المعهودة للدول النفطية. هنا مثال الكويت. وأطباء العراق يغادرونه بسبب مزيج من الإهمال والتهديدات، ما يجعل النقص في البلاد مرعباً.

أثر المتغيرات الدولية على مناختنا: ما هي مفاعيل الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم تنته، وتضخم الأدوار الإقليمية، والانخفاض المؤكد في الميزانية العسكرية الأميركية. وفي «حلم»، بغداد المشتهاة.

4

3

2

17



حكيم العاقل - اليمن

إقليم، بين المحافظات التي توجد بها الثروات النفطية (حضرموت وشبوة في الجنوب، ومأرب والجوف في الشمال) مع المحافظات الزراعية (لحج وأبين في الجنوب وواب وتعز والحديدة وصعدة في الشمال)، والمحافظات التي توجد بها الثروات السمكية في الشمال والمحافظات التي توجد بها هذه الثروة في الجنوب، وبين المحافظات التي تتوفر على كوادر بشرية عالية التأهيل، وتلك التي لا تتوفر عليها في كل إقليم من الإقليمين. فضلاً عن أن خيار الإقليمين أقل كلفة من خيار الأقاليم الستة، فإذا كانت مبان الكثير من الوزارات والمؤسسات والمصالح والهيئات الحكومية في العاصمة صنعاء، وفي كل المحافظات، مستأجرة وليست مملوكة للدولة، فضلاً عن عدم توفر البنية التحتية للمرافق الحكومية، فإن تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم يستلزم حكومات إقليمية، وستة مجالس تشريعية إقليمية، يعني أن جزءاً كبيراً من الموارد سوف تخصص للإيجارات، ولبناء مبان حكومية جديدة، ولتأسيس البنية التحتية اللازمة للحكومات الإقليمية. بل أن بعض الأقاليم سوف تبدأ من الصفر تماماً، كما هو الحال في إقليم أزال، فكل هيئات وأجهزة محافظة صنعاء حالياً تتركز في أمانة العاصمة وليس في المحافظة. فهل نقول حيال كل ذلك، بمختلف درجاته وأوجهه، أن المكتوب يُقرأ من عنوانه... وهذا مقيد!

عادل الشرجي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء

عين الرضا عن كل عيب كليلية

يصدق على لجنة تقسيم الأقاليم قول الإمام الشافعي «وعين الرضا عن كل عيب كليلية»، إذ لم تر عيوب المقترح المشترك الذي قدمه المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، فأقليم «أزال» و«سبأ»، سيكونان مختفريين للموارد البشرية المؤهلة للنهوض ببرامج التنمية، ولا يمتلكان منافذ بحرية، ما سيؤدي مستقبلاً إلى نزاعات بين إقليم سبأ واللفظ وإقليم أزال الذي يمر فيه أنبوب تصدير نفط حقول مأرب والجوف، وإقليم تهامة الذي يقع فيه ميناء «رأس عيسى» لتصدير نفط مأرب الجوف، كما الحال بين السودان وجنوب السودان مثلاً. وسوف تتفاقم مشكلات التنمية في هذين الإقليمين بسبب غياب البنية التحتية للحكومات الإقليمية. فمحافظات صنعاء (عاصمة إقليم أزال) لا يوجد بها مدينة مؤهلة لأن تكون عاصمة الإقليم، بل لا يوجد بها مبان أهلية يمكن أن تستأجرها حكومة الإقليم لمؤسساتها وأجهزتها، وربما كانت محافظة عمران أو صعدة أكثر تأهيلاً لأن تكون إحداهما عاصمة لهذا الإقليم. إلا أن اللجنة خضعت لمخاوف القوى التقليدية من شيوخ القبائل من إمكانية سيطرة جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) على هذا الإقليم، وهي المخاوف نفسها التي دفعت اللجنة إلى عدم ضم محافظة حجة إليه، رغم أنه في هذه المدينة تتوفر بنية

ولكن عين السخط تبدي المساوي

في مقابل ذلك، يبدو أن اللجنة لم تر في خيار الإقليمين (الإقليم في الشمال وإقليم في الجنوب) الذي طرحه الحزب الاشتراكي اليمني والحراك الجنوبي والتفتت معه حركة أنصار الله، أي ميزات تستحق المناقشة، على الرغم من مزاياه الكبيرة، وفي مقدمها: عدالة وتوازن توزيع الثروة والموارد، حيث سيكون للجنوب موارده النفطية في كل من شبوة وحضرموت، وللشمال موارده النفطية من مأرب والجوف، وسيكون للجنوب منافذه البحرية على البحر العربي وخليج عدن، وأهمها موانئ عدن، المكلا، نسلطون، وشقرة، وميناء تصدير الغاز في بلحاف، وميناء الشحر (الضبة) النفطية، وسيكون للشمال منافذه البحرية على البحر الأحمر، وفي مقدمها موانئ الحديدة، مديي، المخا، وميناء تصدير النفط في رأس عيسى، كما سيحقق ضمان التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، في إطار كل

لكن عين السخط تبدي المساوي

في مقابل ذلك، يبدو أن اللجنة لم تر في خيار الإقليمين (الإقليم في الشمال وإقليم في الجنوب) الذي طرحه الحزب الاشتراكي اليمني والحراك الجنوبي والتفتت معه حركة أنصار الله، أي ميزات تستحق المناقشة، على الرغم من مزاياه الكبيرة، وفي مقدمها: عدالة وتوازن توزيع الثروة والموارد، حيث سيكون للجنوب موارده النفطية في كل من شبوة وحضرموت، وللشمال موارده النفطية من مأرب والجوف، وسيكون للجنوب منافذه البحرية على البحر العربي وخليج عدن، وأهمها موانئ عدن، المكلا، نسلطون، وشقرة، وميناء تصدير الغاز في بلحاف، وميناء الشحر (الضبة) النفطية، وسيكون للشمال منافذه البحرية على البحر الأحمر، وفي مقدمها موانئ الحديدة، مديي، المخا، وميناء تصدير النفط في رأس عيسى، كما سيحقق ضمان التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، في إطار كل

السينما السياسية: السخرية والفضح

في ساحة شهيرة في قلب الدار البيضاء، يتجمع عشرات الشباب يرففون شعرات تتدد بالفلز والفضاد ويطلقون بالتخييل وإسقاط النظام... يصل مراسل تلفزيوني ميداني فينجز ريبورتاجاً عن الشباب الثائر. يسأل المراسل بعض الواقفين في الساحة: ماذا أنت هنا؟ ما رأيك في «حركة عشرين فبراير»؟ من اللحظة الأولى يكتشف سلاحه الأجوبة وتشابهاها. حينها يدرك أن ما يصوره لن يتجاوز ما هو سائد ومستهلك في الإعلام. يرفض المراسل أن يخضع لطلب القناة وهو العودة بفيديو مدته دقيقة ونصف دقيقة كل يوم من الشارع واعتبار ذلك استقصاءً للواقع ونقل الحقيقة. في غمرة وجع التكرار في مهنته، ينتبه المراسل لخصوصية كهل مشرد في الساحة. يسأله عن اسمه فيذكر رقم 404. يعيش الكهل اللحظة بشكل مختلف. يتحدث بدقة عن أضراب الدار البيضاء سنة 1981. الزمن توقف هناك بالنسبة له. حينها رأى الرصاص والجنث، ووجد نفسه مع آخرين في حوض سباحة جاف، ورجل امن يستمتع بغطسهم، يرشهم بلاء، ويملاون أحذيتهم لبشرىوا. أما المعتقلون الذين اعتقلوا حفاة فلا يشربون.

يقدر المراسل تجاهل تعليمات هيئة تحرير القناة ويتبع الكهل في هلسواته. هكذا يربط هشام العسري في فيلمه «هم الكلاب» بين 1981 و2011. ما أضراب الدار البيضاء العموي ونشأة حركة 20 فبراير 2011 والتي تحل ذكرها الخاتمة اليوم. ترصد الكاميرا السياسية للمخرج



لقطة من فيلم «هم الكلاب»

فالطردة ليست موضوع الفيلم بل أسلوب المخرج أيضاً. فهو في لقاظه بالرجل يسمح لنا برحلة في الدار البيضاء من الواجحة الضاءة الاليمية إلى الخلفية. تقوم الكاميرا بمسح للمجتمع والمدينة. تكتشف فضاءات عمشوائية يتشكل رهييب، فيها ثلوث صوتي، شاطول فيه مزيلة ويصب فيه مجرى صرف صحي، وتلمبج فيه مئات الكلاب. يقف الكهل لبيبول على جدار كتب عليه «منوع البول هنا يا حمار». يبول. تكتشف عنف الشوارع. تتدلع نزاغات لفظية بين فردين، تتخللها كلمات ساقطة، فيصير النزاع ديويا. يتدخل فيه آخرون فيصير كارثة. خلاف صغير على ركن سيارة يستدعي اقتتالاً بين أفراد الشعب. غضب غضب، الغضب الذي لا يأخذ شكلاً سياسياً عقلائياً يصير مدمراً. غضب لا يتخذ شكلاً سياسياً بسبب الجهل. يصعب قبول وصف أفراد الشعب بالجهل لكن تلك هي الكلمة المناسبة. هذا البشر الخام لن ينجز لا ثورة ولا تغيير.

يسأل المراسل مومساً التقطها من عليه ليل: ما رأيك في حركة عشرين فبراير؟

أجاب: إنها مثل البقرة المجنونة. إنها خلفية النوار. مجتمع يتناحر أفرادها لن يحقق ثورة. حال النخبة ليس أفضل. هذا ما تكتشفه حين يقصد الكهل صديقاً قديماً صار صحافياً ليسأله عن هويته وأولاده. يدخل مقر الجريدة وتقوده العسكرية إلى مكتب الصديق. في الممر الطويل يضع المخرج الكاميرا على مستوى ارتفاع مؤخرة العسكرية الضخمة، وهذا تعبير عن دور ومكانة هذا العضو المجل في الإعلام. في اللقاء يسأل الكهل صديقه: «هل صحيح قلت المطف؟»

هذا هو الخط الثالث في هذه المقاربة السوسولوجية للفيلم. وفيها تعرف على وضع الإعلام ودوره. فالمراسل التلفزيوني يطارد موضوعه ولا يحصل عليه جاهزاً. وهو يبحث عن تجاوز التغطية السطحية للحظة. يدرك أن المادة الإخبارية الجاهزة مغلوطة وأن المواضيع المهمة ليست مغطاة.

يقدم الفيلم شريطاً صوتياً منقولاً عن القنوات الفضائية. ويخبرنا الشريط عن احتجاج الشعوب وتبديل الحكومات ثم سقوط رؤوس الأنظمة... وهذا ما يضع الفيلم في سياق سياسي عام. الغريب أن كثافة الصور والخطابات التي تتدفق على المتفرج تصير من فرط الكثرة معركة للهمج بدل أن تساعد عليه. لا يميز المتلقي الحقيقة والتضليل. لا يعرف هل يتفاعل أم يخاف.

الجديد في كل هذا هو أن السياسة استرجعت وزنها في السنوات الثلاث الأخيرة. لقد انتقمت السياسة بعد تعويمها سنوات بالرياضة والفتاوى والسلاسل المكسيكية والتركية... والسياسة وحدها تساعد الكهل في مساره. ففي لحظة تعب من البحث عن هوية الكهل 404 يستنجد مساعداً المراسل بأحد معارفه في وزارة الداخلية. وبسرعة ترد أم الوزارات التي تملك أم الحقائق.

هذا يقدم فيلم «هم الكلاب» سينما سياسية فاضحة، ساخرة، حتى أني صرخت في منتصف الفيلم: «يا لهي! لقد عثر المخرج على الوصفة التي تجمع الأسلوب الفني الراقي مع المزاج الشعبي الكوميدي. ذاك الذي يضحك حتى من مصائبه».

محمد بنعزي

كاتب وسينمائي من المغرب



«... عن سجن اسمه العراق»

خطوة السيد مقتدى الصدر هي نقيض «اعتزال السياسة»، كما يتردد في قراءة حزفية، شكلية وبلهاء، ما أعلن. وحده هو من كان يمكنه هز الوضع العراقي بهذا الصورة، لأنه وريث الشهداءين الصدرين (وهما ما هما في تاريخ التشيع والعراق الحديث برمته)، وزعيم الحركة الهائلة، المكونة من الفقراء والشياب من الشيعة العراقيين، الأغلبية الساحقة من الناس، والمقاوم الشرس للاحتلال الأميركي، والسيد الذي صلى مرارا في مساجد السنة، وخصوصاً في الأزمات الذهبية الكبرى، والرجل الذي استقبل أهالي الطلوجة المنتهكة عام 2004، ونظم قوافل الدعم للأنبار في اللحظات الصعبة، والعروبي الذي لا يكَل. لذا فرفق ما قرره السيد مقتدى هائل. وهو تجاوز علباً الإذانة التي أفتى بها السيد السيستاني ضد إقرار امتيازات التقاعد للمسؤولين بأغلبية ساحقة في مجلس النواب العراقي في مطلع الشهر الجاري. والقانون نموذج رقيق من «الزعرنة» والنهب معا، وكديل، فيمزاينة الحكومة للعام الجاري 150 مليار دولار، ورغم ذلك وجدت طريقة لتكوين عجز 18 ملياراً!

السيد كتلة برلمانية ضخمة تضم 40 نائباً، وله ستة وزراء في الحكومة، وهو بالتأكيد بعيد خلط كل الأوراق السياسية قبل شهرين من الانتخابات النيابية، وكل ذلك مهم بالطبع، ولكنه ثانوي. وأذ يقال في وصف خطوته بأنها «مركبة»، فالتغيير دال بذاته على قراءة الحدث وفق حسابات البقالة وتكتيكات الحركات، المألوفين والسائدين كمارسة سياسية، فالسيد، في قراره الأخير إذ حل ارتباطه بالنواب والوزراء المنتهين إلى تياره وتبرأ منهم سياسياً وشرعياً، لم يكن يعبر عن خيئته منهم فحسب لإفساد السلطة لهم، بل أعاد الاعتبار إلى ضرورة وجود مقاييس قيمية في الحقل العام، وأعلن في الوقت نفسه فشل «العملية السياسية»، التي التحق بها مرعياً، مبرراً ذلك بقصده بأنه أخف الضررين. وفي توضيحات لاحقة، تكلم مقتدى الصدر عن التلازم الشَّرطي بين الاستبداد والنهب، وعن «التسلط باسم التشيع»، وعن المخمين والفقراء، وعن تليفق تهمة الإرهاب لثي معارض، سواء كان شيعياً أم سنياً أم كردياً، وعن «سجن وقتل المقاومين الذين تصدوا للمحتلين»، في إشارة بالغة القوة إلى ما يجري في الأنبار، وكتضامن مع أهله هناك... مما له كله معنى وصدى في مجمل المنطقة، وليس في العراق وحسب.

نهلة الشمال

ملف

متى وكيف انهارت الصناعة السورية؟

بيت الخسارة الفسيح هو عنوان إقامة الصناعة السورية منذ العام 2005، ما يجعل اختصارها بأحداث السنوات الثلاث الماضية تعسفياً وغير صائب. وبالقابل، وبالتأكيد، زادت الآلة العسكرية المتحرجة على الخسارة قيمةً مضافة، كما عمقت العقوبات الاقتصادية الدولية مذاقها «التراجيدي»، اللاذع. الأرقام القليلة المتوفرة من وزارة الصناعة مقلقة للغاية، كما تبدو مقيدة لنمو أي تفاؤل حيال تحسّن حال هذا القطاع في المدى المنظور. 336 مليار ليرة سورية حجم الضرر الذي التصق به، منشآت القطاع الخاص الصناعي تلقّت الصعقة الأقسى، فخسارتها تعدّت 230 مليار ليرة، وتقدم مؤسسة التأمينات الاجتماعية أرقاماً مفرّعة عن عدد العمال الذين جرى تسريحهم من القطاع الخاص الصناعي عام 2012، وقد بلغوا نحو 70 ألف عامل، ثم التحق بهم خلال الأشهر الستة الأولى من العام الماضي نحو 130 ألف عامل... من دون أن يحصلوا على أي تعويض. قوّة العمل في سوريا، بحسب أرقام وزارة العمل، تصل إلى 6 مليون إنسان، فما تم تسريحه خلال الأوامر الثلاثة الماضية يبلغ 3.3 في المئة منها. وفي تقرير للمركز السوري لبحوث السياسات، هناك 2.3 مليون سوري خسروا أعمالهم منذ بداية الأحداث. لذلك تكون نسبة البطالة قد لامست حدود 49 في المئة من إجمالي قوّة العمل في سوريا.

من الخسارة إلى الهجرة

بقيت غرفة صناعة دمشق وريفها صائمه طيلة النصف الأول من عام 2013 عن إصدار تقريرها السنوي للعام 2012، الحجة العلنية هي خروج رخيستها بأسل الحموي إلى دولة الإمارات لزاولة أعماله من هناك. جارها ونسيبها، غرفة تجارة دمشق، قالت في تقريرها السنوي لعام 2012 إن الصناعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً خلال الأزمة، وأشار التقرير كذلك إلى خروج اليد العاملة من سوريا، وإلى هجرة العديد من رؤوس أموال حلب وريف دمشق. هذا الخروج لم تصفئه أزمة الأوامر الثلاثة الماضية، لكنها عمّقه لدرجة التعميم، جعلته منهج تفكير غايته النجاة من جحيم الموت والإلغاء، بين عامي 2011 و2012 دلت تقديرات هيئة الاستثمار السورية أن حجم استثمارات السوريين في الخارج قاربت 140 مليار دولار. أرقام مؤسسة الشفافية العالمية وهيئة النقد الأوروبية جاءت أقل بنحو 40 مليار دولار عن رقم الهيئة. «مجلس رجال الأعمال السوري - الصري»، كان على حق حين توقع بلوغ حجم الاستثمارات السورية في مصر 1.5 مليار دولار خلال الأوامر الثلاثة للأزمة. أكثر من 300 مستثمر سوري قصدوا مصر. لاحقاً ظهرت قائمة بأسماء 37 مستثمراً سورياً بنحو نقل استثماراتهم إلى منطقة العاشر من رمضان. معظمهم جاء من قطاع الغزل والنسيج. مصطفى البيديوي، رجل أعمال سوري هو الأشدّ حماسة بينهم، أراد إنشاء مجمع لصناعة الغزل والنسيج تبلغ كلفته استثمارية في مرحلته الأولى 150 مليون جنيه، ويستهلك يومياً نحو 150 طناً من القطن المصري.

قائمة أخرى حددت أسماء الشركات السورية الخاصة التي طلبت حق اللجوء الاستثماري إلى مصر، منها الشركة الحديثة للغزل، والشركة السورية للغزل والنسيج، وشركة إيجي قطن، والشركة العربية للغزل والنسيج، وشركة سيسيك، وشركة الشامخة للغزل والنسيج، والشركة السورية للأجهزة المنزلية، والشركة الشامية للبلابستيك ومواد التجميل، وشركة فور أم تكس.

في الأردن، تم توثيق قدوم نحو مئة مستثمر سوري خلال الشهرين الأولين من العام الماضي فقط. وفي عام 2012 كان قد بلغ عددهم 388 مستثمراً. هذا العام، جزم حسين المجالي وزير الداخلية الأردني بانتقال أكثر من 350 منشأة صناعية واستثمارية سورية إلى الأردن. وبين عامي 2011 و2012 حقق حجم استثمارات السوريين في الأردن 25.2 مليون دينار.

تركيا لها حصة أيضاً من رأس المال السوري النازح، بعدما ازداد عدد الشركات السورية في السطنبول والجمهورية بنسبة 218 في المئة خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2012، مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2011 وفقاً لإحصائيات غرفة تجارة إسطنبول. وقد تم إنشاء 14 شركة استثمارية، و11 شركة سياحية، و10 شركات اتصالات، و6 مصانع للنسيج، و6 مصانع للمنتجات الغذائية والزراعية، و5 شركات للإنتاجات، وشركات أخرى في مجالات التعدين والآلات، والحديد والصلب، والمجالات الصحية والتربوية... الأرقام التركية أحصت في العام 2012 أسماء 89 شركة بات يملكها سوريون هناك، قيمتها 2.824. مليون ليرة تركية، ما يعادل 1.7 مليون دولار.

حقيقة مصاهرة التجارة قبل النزوح

منذ عام 2010، انخفضت الحصص السوقية الداخلية للصناعات السورية بنحو 30 في المئة، نسبت بذلك المنافسة التي رمتها وشجعها اتفاقية منطقة التجارة العربية منذ العام 2005. الحكومات السورية المتعاقبة دفعت بصناعة بلادها إلى الماء عن قصد، وتركتها أمام خيار تعلم السياحة أو الموت غرقاً. تصريحات الصناعيين السوريين رجحت الفرق بل اعتبرته مؤكداً، ولامت الدولة لعدم ريمها طوق نجاة لهم كما تفعل أي دولة عاقلة. طوق النجاة كان تخفيض كلف الإنتاج لتصير مماثلة لتظريفها في الدول المنافسة، بدل ذلك دفعت الحكومة الدعم عن أسعار حوالب الباطا عام 2008 ما أدى إلى ارتفاع كلف الإنتاج في الصناعات النسيجية إلى 25 في المئة عما كانت عليه.

في العام 2010 تحوّل جزء من النشاط التوظيفي لرأس المال الصناعي إلى التجارة. فاروق وميتمج جرد اللذان يملكان معمل «مخدرين» للمشروبات الغازية نوّجها نحو العمل التجاري، حيث حصلوا على وكالات تجارية لمستحضرات «باتنين» و«أولاي»، وبعض ماركات مستحضرات التجميل. غازي وكيلان لديها معمل للشوكولا، فصارا يعملان منذ عام 2010 في تجارة العصائر والبسكوت بين اليمن والسعودية وسوريا. لقد باتت عائدية التوظيف في الصناعة السورية أقل من 2 في المئة، بينما هي في العمل التجاري تتجاوز 10 في المئة، وتصل أحياناً إلى 12 في المئة.

سوريا.. هزل الطمأنينة

... وكأنما لا بد من العبور الدائم على سلسلة لا

تنتهي من المغضلات المشقوقة باحتمالات الخسارة الأقل، للإقرار الضمني بفاجعة أتية لا محرب منها، والتسليم أن حركة تاريخ المجتمعات الطرقيّة العربية مسوّرة بحزام من فولاد، تم تمكين كفاحية وتصحيحات وتجريبية الشعوب المضطّدة من حل أوجعها بعد، لتتجاوزها بمسيرة ظافرة تتحكّمها من انتزاع حقوقها في حرية حقيقية، وعدالة تعرول خلف أثمانا تنموية تتدرّج بمصالح الشعوب. إذاً هناك وقت متاح لتبلي الدعوة لعهد المغاضلات اللائحائية الخاسرة: الشرطي المقصت بلباسه النظفيل الكوي، وشاراته المخملية المنبجة على كتفيه وذراعه الأيسر، أقل قسوة من رجل المخبرات المتربّط بلباس عمومي متخلّص صفة بائع متجول، أو متفق معارض، أو سائق سيارة خدمة عمومية، والربح خير من النهاب الصقراء، والنهاب القصبيات أقل كارثية من داء الكلب، والفرجة العموية خير من السرطان، وأنظمة حكم الملكية الدستورية أقل جوراً من الملكية المطلقة،

ومنظمة الهاغانة أقل يهائمية من منظمة شتيرن، وأفعى المياه العذبة أقل سمية من أفعى الكويرا، وقتل المخطوف برصاصه في قذاله أهون من تقطيعه بالسواطير، والحكم العثماني أقل جوراً من حكم الماليك، وكتائب أحفاد أبي جعفر المنصور خير من كتائب أحفاد الحجاج بن يوسف الثقفي، وجيمة النصرة أقل حيونةً من دولة «داعش»، وقذيفة الهاون أقل تدميراً من صواريخ «سكود»، وحرق حفل الفصح أقل هولاً من حرقه مع أهله ومحاربيته ونوارجح وقطعان خرافه وماعزه... سرد يطول، متجاهلاً أن بعضاً من معاقل الخورات هو دفع لكسر هذه التلازم بين اللئائيات المتعلة، والتي هي في حقيقتها تفسخ للأحادية التي فقدت صلابتها مع الزمن في سياق تحولاته الاجتماعية العميقة.

تنتهي الأحاديث العامة باقتحام الصوت الخشن، يقفل تلك العبارة ذات الغفل السلطوي المهبب مشقوقة بوظيفتها المزوجة، ليقول «ان كل شيء على ما يرام»، في محاولة لاجتراح طمأننة شكلية

منذ عام 2008، بدأ العديد من أصحاب مصانع الأجهزة الكهربائية المنزلية يهجرون عملهم الصناعي، ويصاهرون التجارة في العمل. المنافسة غير المتكافئة بين ما ينتجون وبين المنتجات الصينية أو حتى في الجوار، دفعتهم إلى ذلك. فيما بقيت الحكومة السورية تنظر إلى الواد الداخلة في صناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية على أنها مواد نصف مصنعة مثل حركات الغسالات والبرادات، وبالتالي تصل رسومها الجمركية إلى 50 في المئة. قبل أربع سنوات، كان كبار مصغي الأبيسة الجاهزة يؤكّدون انقلاب 30 إلى 40 في المئة مهم إلى مستورين. نمة من حوّل عمله إلى مستودع لتخزين بعدما تقلص عدد ساعات العمل لديه من 16 ساعة في اليوم إلى 6 ساعات، كما انخفضت الطاقة الإنتاجية لدى أغلب معامل وورشات صناعة الأبيسة الجاهزة إلى النصف تقريباً. المؤكّد أن كلف الإنتاج في سوريا تزيد بنحو 20 إلى 30 في المئة عن كلف الصناعات المنافسة في دول الجوار. إضافة إلى أن مستلزمات العمل الصناعي لا تزال مرتفعة لجهة الرسوم وكلفة البنية التحتية. لقد باتت معظم الوكالات التجارية في السوق السورية بأيدي صناعيين. صادرات الصناعة السورية واطبقت على تراجعها بنسبة بلغت نحو 95 في المئة خلال الفترة الممتدة بين الربع الأول من عام 2011 والربع الأول من عام 2013، كما تراجع إجمالي الاستوردات بنسبة 88 في المئة. قبل هذا التراجع، وضع التقرير الاقتصادي العربي لعام 2009 سوريا في أدنى مرتبة بين الدول العربية لجهة نمو صادراتها، وكانت النسبة وقتها 10.3 في المئة.

أسباب عالمية وأخرى محلية

لكن متى بدأ تهقّر الصادرات السورية، ومتى بدأ تشخيص موتها سريياً؟ الصناعيون في قطاع الأبيسة الجاهزة يقولون إن الصادرات السورية من البسة الأطفال اكتسحت بعد العام 2005 إلى النصف تقريباً، لم يكن ذلك نتيجة خسارة أسواق بيعها، بل جراء انخفاض الطلب على المنتجات السورية، والتوجه نحو البضائع القادمة من شرق آسيا ومن الصين.

كان العقد المتد بين العامين 1995 و2005 قد أوصل عدد معامل وورشات صناعة الأبيسة الجاهزة في سوريا إلى نحو 3000، تشغل قرابة 200 ألف عامل. لكن بداية هجران هذا القطاع حدثت بعد العام 2005. حينها سافر نحو 100 صناعي سوري إلى الصين، وأسسوا فيها معامل لصناعة الأبيسة الجاهزة وصاروا يصدرون إنتاجهم إلى دول الخليج كما اعتادوا، وإلى السوق السورية أيضاً. عام 2005 أيضاً هو العام الذي تدفقت بعده الإقفاقيات الثنائية غير المتوازنة، والتي جعلت سوريا سوقاً لتصريف المنتجات. المعامل السورية الصغيرة والمتوسطة، ومعظمها عائلي، أو فردي الملكية، سجلت الضرر الأكبر. يصير الصناعيون السوريون على حوضهم نقاشات عديدة مع الحكومة حول وضع ضوابط للمستوردات السورية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008. لكن من دون الخروج بأي نتائج، معاهدة التبادل التجاري الحر مع تركيا عام 2009



خزيمة علواني - سوريا

شكّلت هلعاً نفسياً لكل صناعات القطاع الخاص في سوريا. حظوظ المنافسة كانت ضئيلة، تركيا تدعم صناعاتها وسوريا لا، مع أن الاتفاقية ألغت الرسوم الجمركية على الصناعات التركية المنشأ التي تدخل السوق السورية، لكن ضريبة تراوحت بين 40 إلى 43 في المئة، غايبتها بناء مساكن للفقراء في تركيا، بقيت تلازم الصادرات الغذائية السورية إلى السوق التركية، رغم أنف المعاهدة. كل البضائع التركية كانت تدخل السوق السورية من دون أي رسوم جمركية. بعد 2009، عام العمل السوري التركي، تضررت نحو 2000 ورشة للصناعات النسيجية والأبيسة الجاهزة في سوريا، يعمل في كل واحدة منها نحو 20 عامل، وخرج ما بين 25 ألفاً إلى 30 ألف عامل من سوق العمل.

دعم الصادرات

العقدة النفسية من دعم دول الجوار لصناعات بلدانها يمكن تشخيصها بلا قلق لدى كل الصناعيين السوريين. عام 2010، تقرر أن يكون دعم الصناعة السورية عن طريق «شيكات صريية»، هدفها تخفيض الرسوم والضرائب الباشرة، وتم الحديث عن مبلغ زهيد لا يتجاوز 15 مليار ليرة ممتد على خمس سنوات، على أن تبدأ مصفوفة الدعم بصادرات المنتجات الزراعية المعلبة وزيت الزيتون، ثم الصادرات النسيجية. مبلغ الدعم المخصص لكل صناعي مصدر مرتبط بالقدرة التنافسية لسلعته بعد دراسة تكاليف إنتاجها ومقارنتها مع كلف إنتاج نظيراتها الإقليمية المنافسة. مع بداية العام الحالي، ورّعت «هيئة تنمية وترويج الصادرات» مستحقات الدعم الصناعي عن عام 2012. مبلغ الدعم وصل إلى 152.5 مليون ليرة سورية، وعدد المؤسسات المستفيدة منه 52 فاعلية اقتصادية، تستثمر في زيت الزيتون والكنوسروة، والأبيسة الجاهزة. في الثمانينيات، كانت حركة الطلب في السوق السورية أكبر بكثير من حركة العرض. الاقتصاد كان موجهاً، ورغم أزمة توافر القطع الأجنبي، لكن الصناعة السورية كانت تعيش عصرها الذهبي. وأبداً أراد من أمر بكتابتها ولم يقبل بمسحها قط، الإتحاد السوفياتي ضمن ما كان يسمى «باتفاقية المدفوعات». كما كان نظام «الخصصات الصناعية»، من المواد الأولية بمثابة شكل من أشكال الحماية للصناعة السورية. استمر ذلك حتى العام 2005. وشكّل الدعم الأخير كياناً شامداً إلى تآكل هذا القطاع وحقدهانه معظم أسباب بقائه.

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

مواقع / إصدارات



في خدمة الثقافة والتربية: مؤسسة عبد الحسن القطان

كجزء من فعاليات «مهرجان قلنديا الدولي» للعام 2014، سيتم عرض الأعمال الفنية المشاركة في المرحلة النهائية من «مسابقة الفنان الشاب» التي ترعاها «مؤسسة عبد المحسن القطان». المسابقة التي تدخل دورتها السابعة تحاول تقديم شيء مختلف هذه المرة. وفي هذا السياق، يبدو أن اللجنة المشرفة قد اختارت موضوعة مثيرة: التاريخ الذاتي والمنهجية الأرشيفية. يقوم هذا الطرح على التمييز بين السيطرة الشخصية على العمل الفني وتوثيقه ضمن سياقه الذاتي من جهة، وعمل المؤسسات في كتابة تاريخ العمل الفني وتحليله من جهة أخرى، فستند في عمقها إلى تمكين العمل الفني من التاريخ لنفسه. تبدو الموضوعة للوهلة الأولى «فلسفية» معقدة، لكن شرطها الفلسطيني يمنحها إمكانية التحقق في مواجهة الإنفاء والمحو القسري للذاكرة الإبداعية والمرويات اليومية. التجربة مطروحة حالياً للتنافس في المسابقة، وتقوم عليها لجنة تحكيم مستقلة، مهمتها اختيار أفضل عشرة مشاريع للمشاركة في المرحلة النهائية، يتبعها عمل تحضيري يستمر لسبعة أشهر للأفكار المنتقاة بحسب جديتها وأصالتها. المشاريع العشرة ستلتقي منحاً مالية لتغطية تكاليف العمل، وستخصص جوائز للفائزين الثلاثة الأوائل.

مسابقة الفنان الشاب تُدرج ضمن «برنامج الثقافة والفنون»، وتجد مكانها تحت تصنيف «الفنون البصرية» إلى جانب مهرجان لفن الفيديو والأداء، ومنحاً وإقامات فنية، كما يتضمن البرنامج فنون الأداء، الأدب، المرئي والمسموع، بحيث تشمل كل واحدة منها طائفة غنية من المنح والمسابقات والشاريع. والبرنامج ليس وحيداً لدى المؤسسة المسجلة في العام 1993 في بريطانيا، كمؤسسة خيرية تنموية مستقلة، والتي باشرت أعمالها في فلسطين منذ العام 1998، إذ نجد إلى جانبه «مركز القطان للطفل»، و«مركز البحث والتطوير التربوي». عبد المحسن القطان صاحب المشروع ـمواليد يافا 1926 ـ ومموله كان قد خصص ربع ثروته منذ العام 2011 لإنشاء صندوق لضمان استدامة واستقلالية المؤسسة ضمن إطار القيم التي تؤمن بها: من تقدير الإنسان والدفاع عن حقوقه وكرامته، إلى الحرية والتعددية والحوار وإنتاج المعرفة.

الموقع على الإنترنت تفاعلي جداً، ويمكن الوصول إلى موضوعاته المتنوعة عبر نوافذ عدة. وهو يستفيد من غنى المادة الثقافية والبصرية التي يعمل عليها في جعل الموقع ممتعا بصرياً. يمكن متابعة الأعمال الفائزة في مسابقة الفنان الشاب للدورات الماضية، ويوفر الموقع قائمة لأخبار المؤسسة، ونشاطاتها المستقبلية، وخدمة النشرات الإلكترونية. كما يتيح التسجيل في المنح الدراسية والتدريبية مباشرة عبر إملاء استمارات محددة، أو زيارة مكاتب المؤسسة في رام الله وغزة ولندن. يمكن أيضاً زيارة صفحات المؤسسة على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر.

عنوان الموقع على شبكة الإنترنت:

http://www.qattanfoundation.org/ar

فكرة

بروفة انقلاب في ليبيا

في صبيحة الرابع عشر من الشهر الجاري ظهر اللواء المتقاعد «خليفة حفتر» في شريط مصور على موقع يوتيوب، دعا فيه إلى تعليق سلطة المؤتمر الوطني والحكومة الليبيتين، وتجميد الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي. الجنرال حفتر، وهو الملتشق عن القذافي منذ الثمانينيات، أوضح بأن دعوته هي «خريطة طريق»، رافضاً تسميتها بالانقلاب وضمراً بأن «زمن الانقلابات العسكرية قد ولى». التعبير نفسه عاد واستخدمه قائد أركان الجيش الليبي في نفية لحدوث أي تحرك على الأرض، في حين سخر رئيس الوزراء علي زيدان من الموضوع برمته وأكد بأن الموقف تحت السيطرة.

فيديو حفتر جاء في اليوم الأخير من الولاية الطبيعية للمؤتمر الوطني، وغداة تظاهرات بالألاف عمت الشارع الليبي رفضاً لتعديل المؤتمر لنفسه مدة أربعة أشهر إضافية، على الرغم من أنه برر التمديد لضرورة إشرافه على انتخاب «لجنة الستين» بالاقتراع الشعبي المباشر، حتى كتابة دستور جديد للبلاد والتوافق عليه قبيل نهاية العام الجاري. إلا أن الخلافات المستعصية ضمنه بين «تحالف القوى الوطنية» - صاحب كتلة النواب الكبرى في البرلمان المؤقت - من جهة، والإسلاميين من أنصار «العدالة والبناء» من جهة أخرى، تهدد فعلياً باستمرار تعطيل السلطات التشريعية والتنفيذية، وخاصة مع توافر الدعم العسكري لطرفي النزاع السياسي من قبل الميليشيات المسلحة.

البلا العائمة على بحر نفطي، تشهد تفجراً شبه يومي للصراعات على السلطة والثروة على أسس الهويات المحلية. كما تلاقي الأفكار الانعزالية والتقسيمية رواجاً على أرضية اللامساواة التاريخية في توزيع الربح النفطي، وما تستثيره حكومة طرابلس المركزية من مشاعر التهميش والإقصاء، مما يدفع بشكل متزايد إلى حالات من الخروج اليومي على السلطة الهشة، والأخذ باليد لما يعتبره البعض «حقوقاً»، في ظل توافر 21 مليون قطعة سلاح لدى شعب لا يتجاوز تعداده الملايين الستة. الظاهرة كانت قد تجسدت في الإستيلاء المتكرر على حقول النفط والمصافي والموانئ، ودارت آخر أحداثها في المنطقت الشرقية بعد «الانقلاب الحلي» لقائد جهاز حرس المنشآت النفطية وسيطرته على ميناء رأس لانوف والسدر والزويتية منذ شهر آب الماضي، وحرمان البلاد من تصدير 600 ألف برميل يومي.

هذا التردد للحال ضمن الإطار الوطني الليبي، والانتهيار إلى صيغ توازن من قبيل «حرب الجميع ضد الجميع»، قد تدفع في ظل الانقسام السياسي التنحازي إلى تغذية الرغبة بوجود حل عسكري للأزمة. النموذج المصري - على سوتّه - يداعب مخيلة البعض هنا، وتغيب عن الذهن حقائق داغمة كضعف المؤسسة العسكرية الليبية الناشئة، وقوة الميلشيات واستنادها إلى جملة من علاقات متحرق الدولة كالفيلجية والجهوية. محاولة الجنرال حفتر قد تكون دفعا باتجاه عصيان مسلح، وقد لا تخرج عن كونها بروفة تلفزيونية أولية لا يمكن أن يحدث من قبل من الأيام.

مازن عزي

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

أثر المتغيرات الدولية على منطقتنا

تنبأ الدراسة السنوية للجمعية الاقتصادية العالمية أن أكبر المشاكل في العام 2014 ستكون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتزامن مع التفاوت الاقتصادي والبطالة على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى مشكلات أخرى مهمة كالتهجير المناخي، والهجوم على الإنترنت، وتسريب معلومات خطيرة ومماثلة على الشبكة العنكبوتية الخ... يبقى أن التطلعات الأولى هما ما يهتمان شعوب المنطقة أكثر، ويوحيان بأن هناك خطراً لاستمرار الحروب والفضوض في ظل الوضع الاقتصادي والسياسي للعالم كما هو قائم. بدأت الثورات العربية في ظل أزمة خانقة للأنظمة العربية وللعلو، وهي الأزمة التي أدت إلى انتفاضة للجياع (جوع إلى الأكل والحرية) على الأنظمة السائدة. للوهلة الأولى الآن، تبدو الأزمة العالمية وكأنها قد انتهت، وأن الدول الغربية قد بدأت تضمجد جراحها. لا بل أن بعضها ابتدأ يتعشى اقتصادياً. يقول محللون إن هذا الواقع الجديد سمح «بالثورات المضادة» والانتفاضات على الثورة، إذ تحولت الأنظمة الغربية من شاهد غير فاعل لسقوط الأنظمة الحليفة (مبارك بن علي...)، وغير قادر على التعامل مع الأنظمة الجديدة، إلى فاعل مؤثر في الانقلابات والتحولات في الرحلة الثانية: إخراج الإخوان في مصر، وإقالة أمير قطر، والضغط على زعيم النهضة راشد الغنوشي، ودعم المالكي... تراكمت هذه الفاعلية الجديدة مع مسار اعتمد السعودية وصندوق النقد الدولي كصوتين لتلك المرحلة، فهل نستشهد روسيا في الصراعات الإقليمية، كما حصل مؤخراً في سوريا، أم سيبقى الاتجاه الطاعني هو ضعف تأثير الدول الكبرى على مجريات الأحداث لصالح القوى الإقليمية الفاعلة، كإيران وتركيا والسعودية... وبالطبع إسرائيل؟

الأزمة الاقتصادية العالمية

واهم تماماً من يعتقد أن الأزمة الاقتصادية العالمية تعيش مرحلتها الأخيرة، وأن الولايات المتحدة وروسيا ستتمكنان من التخفيف من حدتها، ومن تثبيت ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقاسم النفوذ، كما حصل بعد أزمة قناة السويس، أو قبلة بين القوى العظمى آنذاك، عبر اتفاقية سايكس بيكو. أما أسباب الضعف في نفوذ القوى العالمية فيعود إلى مسائل عدة، أولها عدم انتهاء الأزمة في الغرب، بل على العكس، فإن الانتعاش في الغرب يعيش فصوله الأخيرة، ولن يلبث العالم خلال السنوات المقبلة، إلا أن يدخل في أزمة جديدة نتيجة ارتفاع الديون والصعوبات في الدول النامية، ولا يخفى على أحد، بعد اتفاق إدارة أوباما مع الجمهوريين على الميزانية للسنتين المقبلتين، أن الدين العام في الولايات المتحدة سيصل إلى حوالي 120 في المئة من الدخل القومي عند انتهاء ولاية الرئيس، أي إلى النسبة نفسها التي كان عليها الدين اليوناني عند بدء الأزمة؛ وهذا يجد ذاته يعني أن الولايات المتحدة تنصت كل الإضرار العالمي. أما الدول الأخرى فليست بحال أفضل، فالدين العام لليابان وصل إلى 240 في

المنة، وهو في إيطاليا سيبتدي 130 في المئة، وفي بريطانيا 120 في المئة، وفي فرنسا 100 في المئة. وبسبب الأزمة، اضطر البنك المركزي الأميركي إلى مضاعفة حجم الكتل النقدية في السنوات الخمس الأخيرة، ومن الجلي أنه لا يستطيع الإكمال في هذه الوجهة من دون أن ينهار الدولار وترفع الضرائب وتخفف ميزانية الدفاع، ومن دون الاعتماد أكثر فأكثر على مصادر الطاقة المحلية. ويعني آخر، فهو يمارس الإنكفاء على الذات، خاصة أن «مردودية» الحروب الأميركية الأخيرة كانت سلبية تماماً. أما تحسن الأوضاع في أوروبا، وهو ما تم فعلاً، ولم يعد انفجار منطقة اليورو مطروحاً على المدى القصير، فهو لا يعني أنها قادرة على أن تكون فاعلة اقتصادياً وعسكرياً في منطقة الشرق الأوسط، إلا من الناحية الشكلية فحسب. فالديون الأوروبية العامة الكبيرة، بالإضافة إلى الديموغرافيا المترهلة (أي ارتفاع المتوسط العمري) ستمنع حصول نمو كبير لفترة طويلة في هذه المنطقة، كما حصل في اليابان في التسعينيات من القرن الماضي، وهو كذلك يحصل على خفض ميزانيات الدفاع بشكل دراماتيكي، إذ انخفضت تقريباً هذه الأخيرة في فرنسا وإنجلترا... ولم تعد فرنسا تستطيع التدخل إلا رمزياً في بعض الدول الأفريقية، وهذا ما قد يفسر لماذا أصبحت أنكلترا المحاربة عادة، أقل عدوانية في الملفين السوري والإيراني.

صندوق النقد هنا أيضاً

نتيجة عدم انتهاء الأزمة والتلويح بأزمة جديدة في الأفق، اضطرت الدول الغربية إلى اللجوء ولو بطريقة متواضعة إلى صندوق النقد الدولي لتعويض بعض الدول الصديقة في منطقة الشرق الأوسط. فأعطى الصندوق في الأونة الأخيرة الكثير من القروض بدون شروط أتية تعجزية، كتلك التي كانت تطالب من مرسى والغنوشي، بل هو خفض كثيراً من مطالبه، حتى أنه سمح (مؤقتاً) للاردن بالأخذ بعودته بتخفيض الدعم على المواد الاستهلاكية الأساسية، وأعطى 8 مليارات دولار كقرض للمغرب من دون ربطه بمطالب تعجزية، كما جرت العادة قبل «الربيع العربي» وبعده.

الأدوار الإقليمية

وهذا الضعف في حجم تدخل الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، سمح لدول المنطقة بأن تلعب دوراً أكبر، بل بأن تتحدى إدارة أوباما. ومثال السعودية معبر لهذه الجهة. فالمملكة التي لم يكن لها دور كبير في بداية الحراك، حيث اعتبرت آنذاك سقوط مبارك وبن علي خسارة كبيرة لها، وسارع الملك وقتها إلى توزيع حوالي 60 مليار دولار كمهايات على الناس وزيادات في الأجور لامتصاص أي حركة في بلده، السعودية إذا استعادت في السنة الماضية زمام المبادرة في العديد من الدول، كالعراق ومصر وسوريا، على حساب قطر وتركيا، أو أحياناً بالاتفاق معها. إلا أن دول الخليج لن تستطعن من خلال الأموال أن تحسم الوضع في المنطقة لمصلحتها، من دون دعم إحدى الدول الإقليمية، كتركيا (التي تخبط في أزمة اقتصادية كبرى)

أو مصر، المقسومة عمودياً والتي تعاني من أزمة نوعية بأهمية أزمة آخر عهد مبارك... ولم يتمكن المال من جر الإدارة الأميركية الحالية أو روسيا إلى تبني موقفها السياسي تجاه إيران وسوريا. من الواضح أيضاً أن أزمة الغرب الاقتصادية (الماضية والمقبلة) أجبرت الإدارة الأميركية على مهادنة إيران لكي تبقى على التناقضات في المنطقة بعد التحدي الإسرائيلي (الاستوطنات) والسعودي (في الملف السوري / الإيراني). هكذا يبقى الشرق الأوسط فوق أرض متحركة من بعض التعديلات في ميزان القوى، إذ لا تستطيع أي من القوى الإقليمية حسم الصراع من دون اللجوء إلى الخارج، مع العلم أن هذا الخارج لا يستطيع أن يتدخل! اللهم إلا لأخذ 3 مليارات دولار من المعونات... لمساعدة لبنان. يبقى أن بعض القوى الإقليمية تراهن على دور أكبر للولايات المتحدة الأميركية بعد الانتخابات الفرعية في حزيران أيونيو من السنة الحالية، إذ أن أغلب الاستطلاعات تتوقع خسارة الحزب الديموقراطي لمقاعد جديدة في الكونغرس ومجلس الشيوخ مما سيؤدي إلى نقض الاتفاقيات الإيرانية-الأميركية، والروسية - الأميركية حول سوريا... والرهان على ذلك يعود إلى مسائل ستضعف إدارة أوباما: -فصائح تجسس وكالة الأمن القومي NSA، -تخلي بعض الديموقراطيين عن أوباما، ومنهم آل كلينتون، -بداية انخفاض أرباح الشركات الأميركية وانخفاض التيسير الكمي. لكن هذه الرهانات قد تكون خاطئة، سواء بالنسبة للانتخابات أو لما بعد الانتخابات. فإدارة أوباما ستحاول خلال الفترة الممتدة حتى حزيران المقبل من أن تصحح الأخطاء المتعلقة بالزمان، وقد نجحت مؤخراً إلى حد ما، واستمدت إلى رفع أجور الحد الأدنى بنسبة 50 في المئة، وذلك بمساعدة رئيسة البنك المركزي الجديدة المنتهية إلى الحزب الديموقراطي. أما بالنسبة لفضيحة التجسس، فقد اتخذت الإدارة قرارات تمنع تكرار ما حصل مستقبلاً. وأخيراً، فإذا كان وول ستريت لا يحب أوباما، إلا أن أميركا الصناعية والزراعية ستصوت لمصلحته مجدداً. وعلى كل، فما زال لديه 45 في المئة من الشعبية حتى الآن، بعد حوالي ست سنوات من الحكم.

حتى لو خسر أوباما الانتخابات الفرعية، فلا يعني ذلك أبداً أن تعديل ميزان القوى الداخلي الأميركي لمصلحة الجمهوريين سيكون بالضرورة في صالح السيناتور مكين. وعلى أية حال، فكل هذا لن يسمح بتعديل ميزان القوى في الشرق الأوسط، لأن الميزانية العسكرية تنخفض والدين العام الأميركي سيزداد... كأننا من كان المنتصر.

شيل السبع

أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون - باريس

حلم ..

ستار لقمان / العراق



arabi.assafir.com

- مبادرة كيري الاقتصادية: ماخذ ومنافع ومخاطر - رجا الخالدي (بالاتفاق مع «جدلية») - التدوين والمدونون العرب: الاجتماع الأخير - أحمد ولد جدو - في مدينة «القطار»، المطلب الشعبي قطار للمسافرين - حسان حاجبي يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم. تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi - تواصلوا معنا على «تويتر»: ArabiAssafir @

.. بألف كلمة

انهيار في عكا: الظلم

قبيل فجر الاثنين الفائت، قُتل خمسة أشخاص وأصيب 13 آخرون في انهيار مبنى تقطنه عائلات فلسطينية في البلدة القديمة من مدينة عكا. انهيارت ثلاثة من أصل خمسة طوابق بتشكيل منها المبني. لعلها أسطوانة غاز انفجرت، كما يتردد. لكن الحادث أدى إلى إعلان الحداد العام في المدينة. فالسلطات الإسرائيلية تتحمل مسؤولية المأساة لبعثها الفلسطينيين من اجراء ترميمات على مساكنهم ونتيجة اهمال تلك المساكن في مشاريع الصيانة العامة.



تصوير تامر خليفة - مؤسسة «حملة/جموعة المخزن» - فلسطين

أرجوحة في الأغوار

«إرهاق وألم في الرأس وكثير من الضغط على الأعصاب بسبب جمهور من الأفكار احتشد في ذهني، وذاكرة كاميرا لم تمتلئ، وشحن 9% لبطارية هاتفني النقال... وذلك بعد انتهاء ثمانتي ساعات تجوال بمناطق مختلفة في الأغوار الفلسطينية المحتلة. كنت واحدة من بين 50 مشاركاً داخل «باص المدونين»، جمعنا بأهلنا في الأغوار، لنكتب.. نصوّر... وننقل حقائق إلى العالم عنهم، من خلال الواقع الافتراضي والعيش. هذه الأغوار تجلّت أمامنا، وبعض أهاليها يقضون علينا ما لا نراه من حياتهم اليومية، في أرض «ليست لهم» وفق تفسيرات اتفاق أوسلو، باعتبارها خاضعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، بالتالي هم يواجهون التهديدات المتكررة واخطارات الترحيل والإخلاء وهم مساكنهم، التي يقمونها مجدداً، ليس لأنهم تمودوا فقط (غم أنها كلمة بغضبة)، إنما لأنهم قرروا «الموت حيث خلقوا»، كما قال مختار منطقتي «فصائل التحنا والقوقا»، الواقعة في الأغوار الجنوبية (23 كيلومتراً شمال أريحا).

بعد هذا التجلي... ما العمل؟ بين أرقام هواتف وزارة المالية الخمسة ورقم جوال مسؤول العلاقات العامة فيها «المشغول»، من جهة، وتصريحات من سلطة الطاقة من جهة أخرى... محاولات لم تفلح كثيراً من أجل معرفة السبب الحقيقي وراء عدم تنفيذ مشروع لإمداد منطقة الطريقات بالكهرباء...»

من مدونة «جريدة» الفلسطينية (الأحد 2 شباط / فبراير 2014)
http://ayyamm85.blogspot.com/

لا كبير على القانون

الذي يريد أن يشتري سيارة لا بد أن يسأل عن مواصفاتها، وكل بلد له مواصفات تحددها وللمستهلك مواصفاته. في السودان، مثلاً، أكثر ما يبحث عنه عامة الناس هو كمية استهلاكها للوقود. هذه مقدمة ناعمة لموضوع خطير. أحدث مواصفة يُغزى بها المشتري هذه الأيام، أن يقول له المسامرة «دي عربية ضابط». يا أخي معقول اشتري عربية لم ترخص من خمس سنوات؟ يا راجل دي الناس بتمنوها مني، ما في شرطي مرور ولا ضابط مرور يوقفك. أي أحد يرى اللوحة القديمة وخصوصاً «خ ب ب» و«خ ب ت». هذه معرفة عربيات ضباط تمشي «زي ما عايز، بالسرعة اللي عايزها وتجنو بيهما الخرطوم والطرق القومية فوق تحت ما في حد يوقفك»، ولا تدفع غرامات ولا رسوم طريق. مئات السيارات الآن صارت كالشامية، الكل يعرف أنها مخالفة للقانون، لم ترخص منذ خمس سنوات يوم فرضت إدارة المرور تغيير اللوحات ذات الحروف الثلاثة إلى لوحات مكتوب عليها «السودان/ حرف أو حرفين/ رقم» ووضعت سقفاً زمنياً بعده تعتبر أي سيارة مخالفة لم تعدد ترخيصها. سيارات الضباط من ماركه «هونداي أكسنت» أو اختصاراً «أكسنت جيه»، التي وزعت عليهم قبل عدة سنوات اكتشفت أن القانون لا يطال كل الناس...»

من مدونة «استفهامات» السودانية (اللاثين 3 شباط / فبراير 2014)
http://istifhamat.blogspot.com/

مدونات

كانت نواظير السوق

«نواظير السوق غير!» سوق النامية قديماً يتحكم بفتحها وغلقتها رئيس النواظير، حيث كان للأسواق مداخل رئيسية يطلق عليها أبواب السوق. حكايات من السوق القديم: كانت النواظير تتحكم في فتح السوق وإقفالها، وهناك مداخل تسمى بباب السوق، والنواظير يسعون طول الليل للحفاظ على الممتلكات... وكانوا يمررون على المتاجر والدكاكين بعد إغلاقها للتأكد من إحكام أقفالها، وإذا نسي أحد المتاجر إقفالها، يضعون قفلاً خاصاً بهم، وعليه في اليوم التالي مراجعة المركز ودفع الغرامة للحكومة وقدرها «أربع بيزات». وقد وضعت الحكومة لوحة إعلانية كبيرة، عبارة عن قطعة خشب مماثلة لسورة المدارس تضع عليها الإعلانات والأحكام الصادرة من الحكومة ودوائرها، كدائرة الجمارك تحيط الأهالي والتجار عن قدوم ورحيل المراكب من وإلى بومباي والبصرة وأبو شعر... وكذلك إشهار إفلاس المتاجر وموعد الحراج أو لتقديم الاعتراض وتلصق جميعها على تلك اللوحة عند مبنى باب البحرين. والنواظير يعلمون متى تُغلق الأسواق في التحريم والمناسبات الأخرى! فرحم الله تلك الأيام.»

من مدونة «مدنخة الرياض» البحرينية (الأحد 19 كانون الثاني 2014)
http://goo.gl/rQvOO5